



المحاضرة الرابعة: — المنهج المقارن —

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية تخصص
جذع مشترك السداسي الثاني
للسنة الجامعية (2024/2023)

ملخص:

معظم الدراسات الحديثة في العلوم السياسية، أصبحت تعتمد على منهج المقارنة حتى بات المتخصصون يطلقون على دراساتهم بالسياسات المقارنة أو النظم السياسية المقارنة، حيث تجري عملية المقارنة بين نظامين سياسيين، أو عهدين، أو مرحلتين، أو سلوكين سياسيين لصناع قرار دولتين، أو سياستين خارجيتين، أو بين منظمين دوليتين أو اقليميتين أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد أو نظامين مختلفين وما إلى ذلك؛ أما هذا المنهج الذي يعتمد على أسلوب/أدوات المقارنة، فهو يستهدف تشخيص أوجه الاختلاف والتشابه بين الموضوعين المقارن بينهما، وهذا يشير إلى أنه لا تصلح المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي أو مختلفين بشكل كلي تماما.

تعريف المنهج المقارن:

- يمكن تعريف المنهج المقارن بصفة عامة، على أنه:
 - القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر والمقارنة بين خاصياتها -بتعبير ابن خلدون- ولهذه المقارنة مستويات:
 - المستوى الشكلي أو الخارجي لمقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام، الألوان، المسافات، الأعداد؛
 - والمستوى الداخلي أو الجوهرية المتعلق بمقارنة خصائص الظواهر والعناصر الجوهرية التي فيها، أي أن هذه المقارنة تتناول البنيات/البنى الأساسية المكونة للظاهرة، والتعمق في دراستها.
 - المقارنة بمعناها العام، تعني الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، وتعتبر أداة المقارنة بتحديد أوجه التشابه والاختلاف مطلب أساسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة موضوع محل الدراسة.

- المقارنة التي تتضمن بطبيعتها محاولة التحقق من صحة الفروض وتحقيق هدف العلم، تهدف بشكل أساسي لدراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق.
- المنهج أو الطريقة المقارنة تنطوي على إقامة تناظر متقابل ومتخالف لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين أو أكثر.
- وهناك من يحدد المنهج المقارن كأسلوب يهدف إلى دراسة التناظر والتقابل والتقاطع في جوهر وواقع الظاهرة المدروسة وقياس العلاقات بين المتغيرات، وبرهنة الافتراضات المطروحة للدراسة، وهو ما يساهم في توضيح مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية.
- من خلال التعريفات السابقة، يتضح أن المنهج المقارن:
 - ✓ يعتمد على المقارنة كأداة/أسلوب المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.
 - ✓ تشمل هذه الطريقة اجراء مقارنة بين ظاهرتين او اكثر سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية أو ثقافية، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين محل الدراسة أو بين مراحل تطور هذه الظواهر.
 - ✓ على الرغم من استقلالية المنهج المقارن عن المناهج الأخرى، إلا أن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون اعتماد على أدوات المناهج الأخرى مثل المنهج التحليلي المقارن أو المنهج التاريخي المقارن.

أهمية المنهج المقارن:

- يعود استخدام المنهج المقارن في مجال البحث في العلوم السياسية بفوائد كبيرة في معالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن، ويمكن أن نحصر أهميته في النقاط التالية:
 - يسهم المنهج المقارن في تجميع المفردات التي تشترك في خصائص معينة، ويقدمها كقاعدة لبناء نظرية متكاملة، هذا من خلال تنظيم المفردات المتشابهة، مما يضمن توافقها وتناغمها، وهو شرط أساسي لبناء أي نظرية.
 - يكون التحليل المقارن نهجا نحو اكتشاف المتغيرات الجديدة التي لا تظهر من خلال الملاحظة المباشرة في الظواهر، ويتم اكتشافها عن طريق التفسير المقارن.
 - يعتبر استخدام المقارنة وسيلة فعالة لتوضيح وتفسير خصائص الأشياء وتمييزها، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض،
 - تساهم المقارنة في توفير درجة عالية من العمومية، بواسطة القوانين التي يمكن اكتشافها عن طريق أسلوب المقارنة.

➤ التحليل المقارن يؤدي إلى تقسيمات فرعية في العلم الواحد، وهذا يؤدي إلى تراكمية معرفية كبيرة وزيادة الفروع العلمية للعلوم الاجتماعية،

✓ أمثلة على أهمية المنهج المقارن في العلوم السياسية:

مثال: مقارنة أنظمة الحكم المختلفة (ديمقراطية، ملكية، جمهورية)	تجميع المفردات لبناء نظرية متكاملة:
لفهم خصائص كل منها وكيفية عملها.	
الهدف: بناء نظرية شاملة عن أنظمة الحكم وتأثيرها على المجتمع.	
مثال: مقارنة سلوكيات التصويت في الانتخابات في دول مختلفة لفهم	اكتشاف المتغيرات الجديدة:
العوامل المؤثرة على مشاركة الناخبين.	
الهدف: اكتشاف متغيرات جديدة (مثل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي) لم تكن ظاهرة في الدراسات السابقة.	
مثال: مقارنة أداء الحكومات في معالجة أزمات اقتصادية مختلفة لفهم	توضيح وتفسير خصائص الأشياء:
السياسات الأكثر فعالية.	
الهدف: تفسير خصائص كل أزمة وسبب نجاح أو فشل كل سياسة.	
مثال: مقارنة قوانين الأحزاب السياسية في دول مختلفة لفهم العوامل	توفير درجة عالية من العمومية:
المؤثرة على استقرار الأنظمة السياسية.	
الهدف: اكتشاف قوانين عامة (مثل تأثير التعددية الحزبية) قابلة	
للتطبيق على دول مختلفة.	
مثال: مقارنة النظريات المختلفة في العلاقات الدولية لفهم تطور هذا	التقسيمات الفرعية في المجال العلمي:
المجال.	
الهدف: تقسيم العلاقات الدولية إلى مجالات فرعية (مثل نظرية	
الواقعية، نظرية الليبرالية) لتعميق الفهم.	

أشكال المنهج المقارن:

• عموماً، للمنهج المقارن شكلان أساسيين، هما:

➤ المقارنة الكيفية: وتشمل عملية المقارنة الكيفية:

(1) جمع المعلومات حول موضوعي الدراسة والتعرف على صفاتها وأوصافها ومن ثم المقارنة بينهما على النحو المطلوب أي الهدف من الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة يتطلب ذلك التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة، وقد يضطر الباحث ان يقوم برحلات إلى المجتمع المراد المقارنة به/أو فيه.

(2) أيضاً يكتب الباحث في المنهج المقارن بجمع الأخبار والمعلومات عن طريق الكتب والمقالات والمنشورات حول الظواهر المدروسة والقيام بالتعليق وتحليل تلك البيانات ومناقشتها اعتماداً على خبرة ومخزون علمي حول الظاهرة المدروسة (مثل: نقد نظريات تاريخية سابقة نتيجة ظهور معلومات جديدة نتيجة الابحاث).

➤ المقارنة الكمية: تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو كم معين وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة. ومن أمثلة استخدام المقارنة الكمية: دراسة معدلات الفقر في مختلف البلدان، مقارنة مستويات التعليم بين الذكور والإناث، تحليل العلاقة بين الدخل والإنفاق على التعليم.

خطوات المنهج المقارن:

المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية عامة، وأهمها في علم السياسة تتضمن مجموعة من الخطوات التي هي بمثابة المعايير المنهجية التي يلتزم بها الباحث- الطالب عن شروعه باستخدام المقارنة، وقد تم الاتفاق على مجموعة من النقاط الأساسية وهي كالتالي:

➤ تحديد إشكالية الموضوع المقارن، أو المشكلة التي يهدف البحث المقارن إلى حلها، بدقة وتفضيلها إلى الأسئلة الجزئية التي تعكس بدورها أبعاد الدراسة.

➤ بناءً على تساؤلات البحث، لابد من صياغة الفروض بشكل تكون قابلة للتحقق العلمي عبر المنهج المقارن، من خلال كتابة عبارات قابلة للاختبار حول العلاقات بين المتغيرات المحددة في البحث.

➤ جمع المعلومات من المصادر المختلفة ووصف وترتيب الحقائق والبيانات، التي تم الحصول عليها عبر عملية التصنيف المنهجي للأفكار.

➤ تحديد الخواص المماثلة وما يقابلها من خواص متباينة، وتحديد ابعاد كل منها بما يؤدي إلى التجريد النظري.

➤ العمل على التفريق بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية عن نظريتها الرئيسية، بشكل يتبين للباحث الوحدات النظرية الجوهرية عن الثانوية.

➤ تفسير وتحليل خواص التشابه والاختلاف الرئيسية والثانوية إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.

➤ صياغة النتائج العلمية، وتحديدتها في نقاط بدقة، والتحقق من صدق الفرضيات المطروحة من عدمها، بما يجيب على تساؤلات البحث.

➤ كتابة التقرير النهائي للبحث، وتقسيمه إلى عناصر بدءاً من العناصر الأساسية إلى ادناها، مع احترام الخطة المقترحة.

✓ ويمكن تقديم مثال حول كيفية توظيف المنهج المقارن في الدراسات السياسية:

الخطوات	المثال: تأثير أنظمة الحكم على استقرار الدول: دراسة مقارنة.
تحديد إشكالية الموضوع	ما هي العوامل التي تؤثر على استقرار الأنظمة الديمقراطية؟
صياغة الفروض	الدول ذات أنظمة ديمقراطية تمثيلية أكثر استقراراً من الدول ذات أنظمة ديمقراطية توافقية.
جمع البيانات	جمع وتحليل بيانات الانتخابات، ومؤشرات الاستقرار، ومستويات الديمقراطية في الدول المختلفة.

مقارنة مستويات الديمقراطية، ونظم الانتخابات، وسياسات الحكومة، ومستويات التنمية الاقتصادية.	تحديد أوجه التشابه والاختلاف
تحديد العوامل التي تؤثر على استقرار الأنظمة الديمقراطية، مثل: مستوى مشاركة المواطنين، ووجود مؤسسات ديمقراطية قوية، وسيادة القانون.	التجريد النظري
الدول ذات مستويات عالية من مشاركة المواطنين ومؤسسات ديمقراطية قوية هي أكثر استقرارًا.	تفسير النتائج
كتابة تقرير البحث الذي يتضمن: مقدمة، مراجعة الأدب، منهجية البحث، نتائج البحث، مناقشة النتائج، خاتمة.	صياغة النتائج

أوجه وأشكال المقارنة:

❖ أوجه المقارنة:

✓ **الوجه التاريخي:** مقارنة الظاهرة في عدة مراحل زمنية متعاقبة وتحديد التطورات التي طرأت عليها بفعل الزمن مثال مقارنة تطور الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

✓ **الوجه المكاني:** مقارنة ظاهرة في مكان معين بنظيرتها في مكان آخر مختلف مثال مقارنة أنظمة الحكم في دول الشرق الأوسط ودول أوروبا الغربية.

✓ **الوجه الزماني-المكاني:** مقارنة قائمة على عاملي المكان والزمان في نفس الوقت، مثال مقارنة سياسة التعليم بين و. م. الأمريكية وبريطانيا في القرن 19 و 21.

❖ أشكال المقارنة:

✓ **المقارنة الثنائية:** تقارن فيها أوجه الظاهرة المتناقضة (بالنوع، والطبيعة) غير المرتبطة بأي شكل لانهما لا يجتمعان بوجه واحد، أي الاطراد المقترن الذي يشير إلى ان ما هو موجود في الظاهرة الاولى هو نقيضها في صفات الثانية، مثال مقارنة المجتمع التقليدي بالمجتمع الحضري

✓ **المقارنة المترادفة:** المقارنة داخل الظاهرة في حد ذاتها، بناء على أن ذاتها المنقسمة مختلفة في المتن إلا انهما مترابطتان في القاعدة، مثال مقارنة من وجهة نظر دوركايم بين الوظيفة الكامنة والوظيفة الظاهرة

✓ **المقارنة المقترنة:** مقارنة ظاهرتين متماثلتين لا تتضمنان التخالف في المتن، ولكن تحت ظرف الظاهرة الاولى تبرز تحديدات وصفات الظاهرة الثانية، مثال مقارنة الأدوار بالإمكانات، النفوذ بالسلطة، البيروقراطية بالديمقراطية، القيم بالمعايير، المواقف بالمصالح.

✓ **المقارنة المستدركة:** مقارنة السابق باللاحق، مثال تحديد نقاط التشابه والاختلاف داخل نظريات المدرسة الواحدة مثل الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة

صعوبات استخدام المنهج المقارن:

- يرى أغلب الباحثين أنه وعلى الرغم من أهمية المنهج المقارن في تحليل وبحث الظواهر الاجتماعية والسياسية خاصة، فإن تطبيقه يواجه عدة عقبات، تكمن في:
- صعوبة اختيار المفاهيم المحورية للبحث في هذا المجال (مفهوم صنع القرار، الأيديولوجية، السلوك، القانون،،،).
 - صعوبة تحديد الوحدة الطبيعية للمقارنة (وحدة الدولة، أو الابنية المختلفة لها).
 - صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد سماتها وخصائصها القابلة للمقارنة.
 - صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك.
 - صعوبة حصر المتغيرات المهمة والاساسية في الظواهر الخاضعة للدراسة.
 - غياب المعلومات الدقيقة المجمععة عبر أدوات البحث في هذا المنهج.

الصعوبات	مثال عن الصعوبات
صعوبة اختيار المفاهيم المحورية:	تحديد مفهوم "صنع القرار" في دراسة مقارنة لأنظمة الحكم. كيف يمكن قياس "الأيديولوجية" في دراسة مقارنة للسلوك الانتخابي؟
صعوبة تحديد الوحدة الطبيعية للمقارنة:	هل نقارن الدول ككل؟ أم نقارن المؤسسات السياسية المختلفة داخل كل دولة؟
صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة:	كيف يمكن مقارنة "الديمقراطية" في دول مختلفة ذات ثقافات وتاريخ مختلف؟ ما هي السمات والخصائص التي يمكن مقارنتها عند دراسة "الفساد" في دول مختلفة؟
صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة:	كيف يمكن دراسة العلاقة بين "المعايير" و "السلوك" في دراسة مقارنة لأنظمة الحكم؟ كيف يمكن قياس تأثير "المؤسسات" على "السلوك السياسي" في دول مختلفة؟
صعوبة حصر المتغيرات المهمة:	ما هي المتغيرات التي يجب مراعاتها عند دراسة "التنمية الاقتصادية" في دول مختلفة؟ ما هي المتغيرات التي تؤثر على "الاستقرار السياسي" في دول مختلفة؟
غياب المعلومات الدقيقة:	صعوبة الحصول على بيانات موثوقة عن "المشاركة السياسية" في دول مختلفة. صعوبة مقارنة "مستويات المعيشة" في دول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة.